الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945- قالمة

كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض والكون

قسم البيولوجيا

دروس عبر الخط في مقياس ريادة الأعمال

Entrepreneurship/Entreprenariat

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص علم الطفيليات

Master 2 Parasitologie

من إعداد الأستاذة: مباركي كريمة

السداسي الثالث

2024 -2023

الفصل الخامس: ريادة الأعمال في الجزائر - أي واقع للمؤسسات الناشئة؟

I- تعريف المؤسسات الناشئة: منظور جزائري

II- نبذة عن النظام البيئي لريادة الأعمال (المؤسسات الناشئة) في الجزائر

III- واقع قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر (حتى 2023)

I- تعريف المؤسسات الناشئة: منظور جزائري

ذكر المشرع الجزائري، مصطلح المؤسسات الناشئة لأول مرة ضمن المادة 21 من القانون رقم 17- 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والآتي نصها:

"تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق، وفقا للتنظيم الساري المفعول؛ بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترقية **المؤسسات الناشئة** في إطار **المشاريع المبتكرة***".

ولكن المفهوم، ظل مبهما لسنوات؛ حتى صدور **المرسوم التنفيذي رقم 20- 254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها:**

فتحت الفصل الرابع المعنون "**شروط منح علامة مؤسسة ناشئة**"، وطبقا للمادة **11**؛ تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية:

- ✓ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.
- ✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- ✓ يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- ✓ أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- ✓ يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- ✓ يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

إذن على الرغم أن ما ورد أعلاه، ليس تعريفا صريحا ودقيقا؛ مقارنة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة (انظر الإطار 01)، إلا أنه يعتبر أول محاولة جادة لتعريف هذا النوع من المؤسسات.

---

* وللعلم، فقد تم توضيح المقصود **بالمؤسسة المبتكرة**؛ وذلك في مضمون المادة 06 من القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتعني: "المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي، أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير".

الإطار رقم (01): تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

حسب **القانون رقم 17- 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***وطبقا للمادة **5** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- ✓ تشغل من واحد (**1**) إلى مائتين وخمسين (**250**) شخصا.
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (**4**) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (**1**) دينار جزائري.
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية؛ أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار **25** % فما أكثر، من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* قبل اعتماد التعريف السابق؛ تجدر الإشارة، إلى أن أول تعريف قانوني دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان بموجب **القانون رقم 01 – 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وللتفصيل ندرج نص المواد: **8**، **9**، و**10** من نفس القانون كما يلي:

- طبقا للمادة 8، تعرف **المؤسسة المتوسطة**: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (**50**) إلى مائتين وخمسين (**250**) شخصا؛ ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (**400**) مليون دينار جزائري إلى أربعة (**4**) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (**200**) مليون دينار جزائري إلى مليار (**1**) دينار جزائري".
- وطبقا للمادة 9، تعرف **المؤسسة الصغيرة**: "بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (**10**) إلى تسعة وأربعين (**49**) شخصا؛ ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (**400**) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (**200**) مليون دينار جزائري".
- وطبقا للمادة 10، تعرف **المؤسسة الصغيرة جدا (المصغرة)**: "بأنها مؤسسة تشغل من شخص (**1**) واحد إلى تسعة (**9**) أشخاص؛ ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (**40**) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (**20**) مليون دينار جزائري".

II- نبذة عن النظام البيئي لريادة الأعمال (المؤسسات الناشئة) في الجزائر

نظرا لدورها المرتقب في تنويع الاقتصاد الوطني وذلك في ظل **نموذج النمو الجديد 2016- 2030** (انظر الإطار 02)؛ حظيت المؤسسات الناشئة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، فاعتبارا من عام **2020** أبانت هذه الأخيرة عن جهود معتبرة في سبيل تطوير نظامها البيئي وبالفعل؛ فالنظام البيئي لريادة الأعمال عموما في الجزائر اليوم قد تطور بشكل لافت، قياسا لما كان عليه في عام 2019؛ وعن مكوناته فهو شبيه بالنظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية وعليه؛ وبإسقاط نموذج المبيريك والجاسر، نقتصر الحديث هنا على بعض مكونات النظام البيئي الجزئي:

1- حاضنات ومسرعات الأعمال في الجزائر

أ- حاضنات الأعمال

من منظور جزائري، حاضنة الأعمال هي: "كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة، فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل".

وفي الميدان، وكما يظهر في الشكل أدناه؛ ارتفع عدد الحاضنات عبر الوطن بين **2020** و**2023** من **14** إلى **60**، ومنها نذكر:

- Leancubator (خاصة).

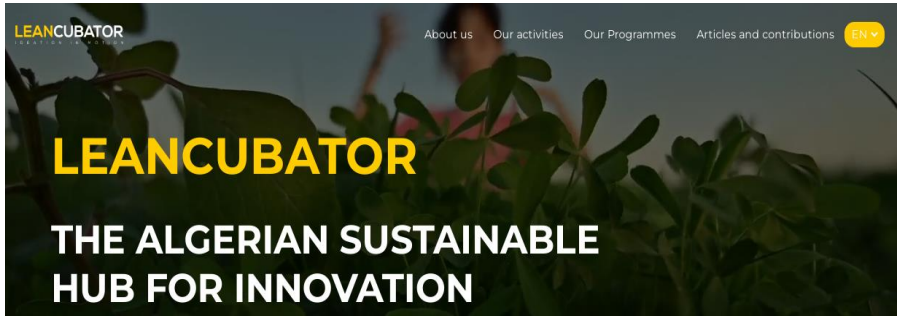

➢ Incubme (خاصة).

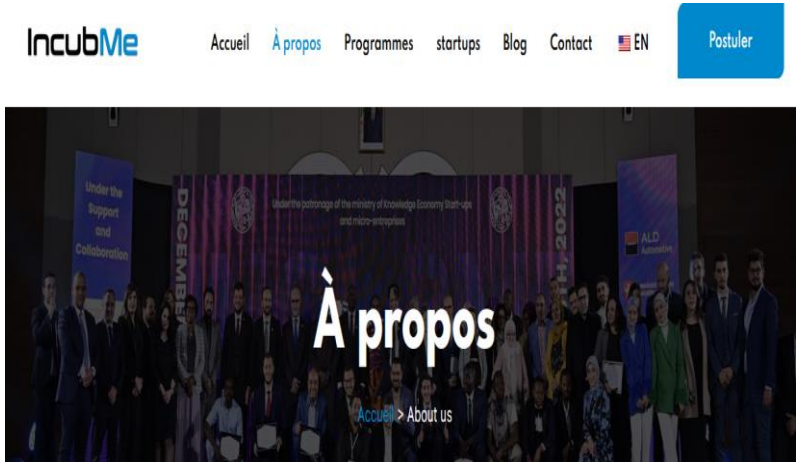

➢ The Address (خاصة).

THE ADDRESS Mohammedia

Adr.: **Centre Commercial Mohammedia,**
(El Mohammadia Mall),
4e étage, bureau 1163, Alger
Voir sur la map

Tél.: **+213 (0) 23 80 41 04**

Mob.: **+213 (0) 555 47 90 78**

Fax: **+213 (0) 23 80 41 05**

Email: **contact@theaddress-dz.com**

- CapCowork (خاصة).
- Sylabs (خاصة).
- BlueGreen Business (خاصة).
- Anpt (عمومية).
- Naqltech (بالشراكة بين القطاعين العام والخاص).

الشكل رقم (01): تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بين 2020 و2023

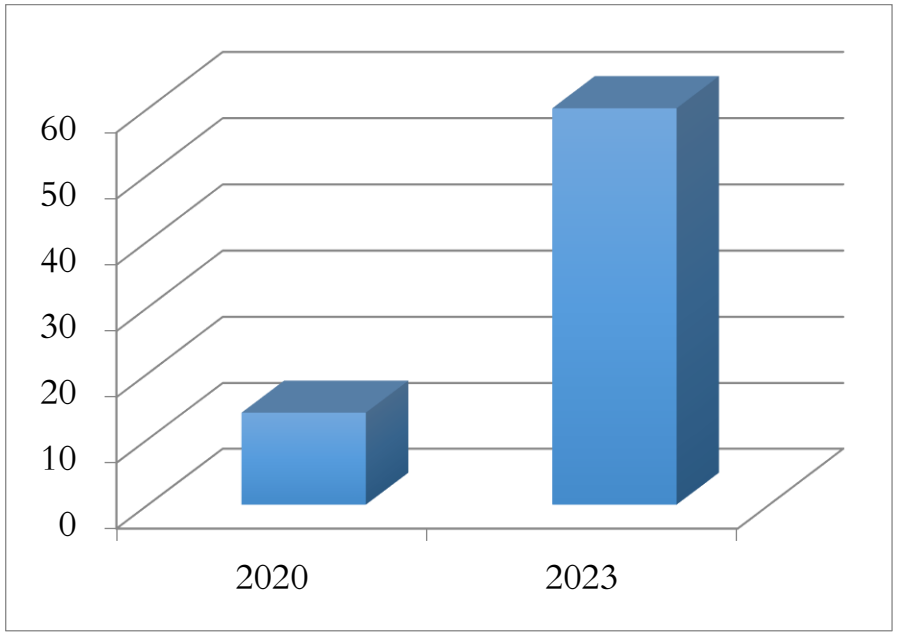

ب- مسرعات الأعمال

وأبرزها Haba Institute، و Algeria Venture.

- Haba Institute : مسرع في وسط العاصمة الجزائر، لمؤسسه البروفيسور **بلقاسم حبة**.

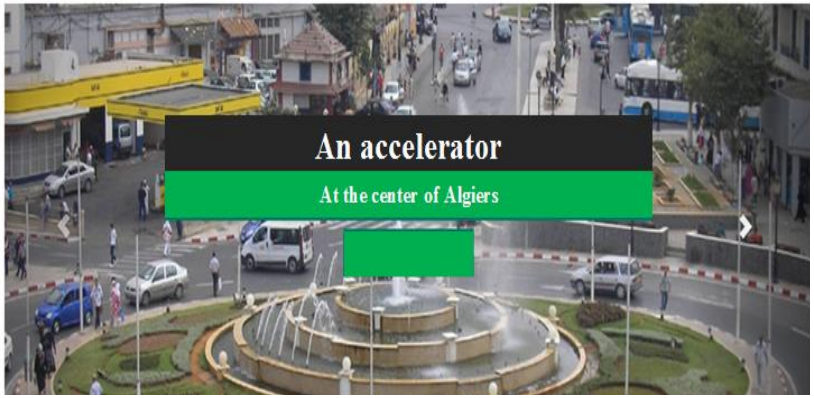

- **The Haba Institute supports and accelerates the Algerian startups with a high potential for innovation in the sectors of High Tech, Energy, Health, Agriculture, Water and any innovation likely to contribute to the development of the country.**

Haba Institute أو معهد حبة إذن؛ يدعم ويسرع المؤسسات الناشئة الجزائرية ذات الإمكانيات العالية للابتكار في قطاعات التكنولوجيا، الطاقة الصحة، الزراعة، المياه؛ وأي ابتكار مرجح أن يساهم في تنمية البلاد.

فمهمته:

- ✓ تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر من خلال تسريع المؤسسات الناشئة.
- ✓ إنشاء مخابر تصنيع Fablabs لصالح الأفكار أو المشاريع المبتكرة مهما كانت ملامحها.
- ✓ خلية تفكير للتدخل في المواضيع التكنولوجية الاستراتيجية للبلاد.

➢ Algeria Venture : أول مسرعة أعمال عمومية بالجزائر تم تدشينها في **مارس 2021**؛ وذلك عقب صدور **المرسوم التنفيذي رقم 20- 356، المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة والمحدد لمهامها وتنظيمها وسيرها** حيث جاء في نص المادة **الأولى**: تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى "مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة"، تحمل التسمية المختصرة (**ألجيريا فانتور**)، وتدعى في صلب النص "المؤسسة"؛ وتخضع في علاقاتها مع الدولة للقواعد المطبقة على الإدارة، وتعد تاجرا في علاقاتها مع الغير.

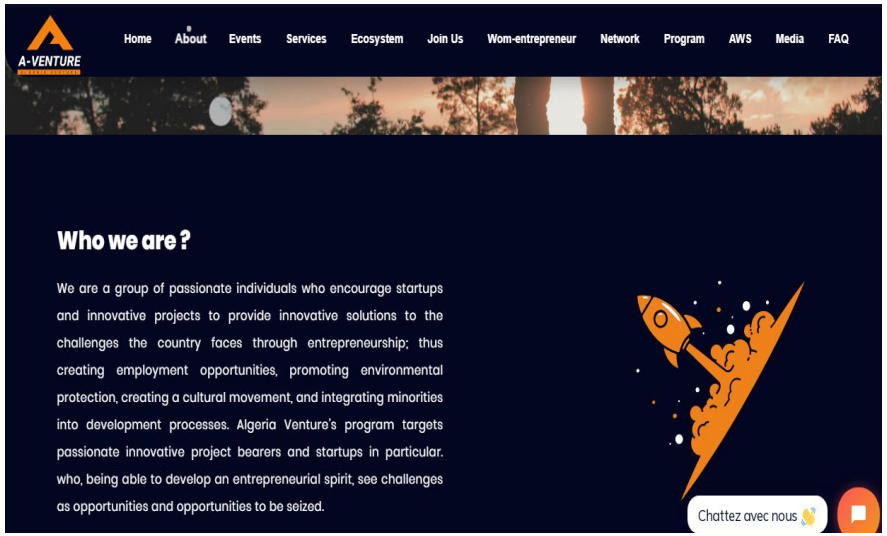

وحسب المادتين **2 و3** على التوالي؛ فهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها في مدينة الجزائر؛ بينما تتمثل مهامها حسب المادة **4** في:

- ✓ المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، حسب كل مجال نشاط.
- ✓ المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة، لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار؛ قصد تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات؛ لتطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة، بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين، وضمان متابعتها وتقييمها.
- ✓ إعداد وتنفيذ مناهج التسريع؛ التي تضمن متابعة المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" والمشاريع المبتكرة الحاملة لعلامة "مشروع مبتكر"، وكذا تقدير احتياجاتهما والمصادقة على ذلك.
- ✓ تشجيع ودعم كل مبادرة، ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم؛ بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط.
- ✓ المساهمة في اليقظة التكنولوجية، وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات الصلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.
- ✓ تسيير الأملاك المخصصة لها والتي تتحصل عليها لاستغلالها.
- ✓ إعداد ومتابعة عقود النجاعة الخاصة بالخدمات، التي تقدمها هياكل الدعم الموضوعة تحت مسؤوليتها، والسهر على احترامها وضمان التناغم والتنسيق فيما بينها.

ومن أجل أداء مهامها وتحقيق أهدافها، تؤهل المؤسسة للقيام بما يلي (المادة **5**):

- ✓ إبرام كل صفقة أو اتفاق مع الهيئات الوطنية و/أو الأجنبية فيما يتعلق بمجال نشاطها.
- ✓ إنجاز كل عملية صناعية وتجارية وعقارية ومنقولة، ذات صلة بنشاطها ومن شأنها تعزيز تطويرها.
- ✓ إنجاز كل عملية مالية، ذات صلة بالمساهمة في رأسمال صناديق الاستثمار المخصصة للمؤسسات الناشئة.
- ✓ الاستعانة بكل كفاءة أو هيئة وطنية، من أجل احتياجات الخبرة وتأطير ومتابعة المؤسسات الناشئة.

✓ والقيام بالاقتراض بكل أنواعه، فيما يفيد نشاطها.

وفي هذا الصدد وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ أمضت ألجيريا فانتور/ Algeria Venture، بتاريخ **16** جوان **2022**، اتفاقية شراكة مع شركة "غوغل للمؤسسات الناشئة" بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ووقتها صرح المدير العام لها **سيد علي زروقي** بأن الاتفاقية تهدف إلى تكوين وتدريب **100** مؤسسة ناشئة مع السعي إلى الرفع من عدد المستفيدين في السنوات المقبلة.

2- رأس المال الجريء (المخاطر) في الجزائر

في دراسة للتجمع الجزائري للناشطين في الرقميات/ GAAN تحت عنوان "تشخيص النظام البيئي للشركات الناشئة"، وفيما يتعلق بالتمويل جاء: الصيغ الكلاسيكية مثل Ansej* و Cnac غير مناسبة للمؤسسات الناشئة؛ وغياب لرأس المال المخاطر؟.

هذه المشكلة وإن لم يحلها القطاع الخاص، فإنها حلت بمبادرة من الدولة عن طريق **الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة**/ Algerian Startup Fund(ASF)؛ وفيما يلي تقديم للصندوق:

---

* **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** (أونساج/ANSEJ)؛ هي هيئة عمومية أنشأت عام **1996**، كجهاز مكلف بالتشجيع والدعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، موجه لفئة الشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من **19** حتى **35** سنة...

وقد تم تغيير تسميتها إلى **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** (أناد/ ANADE)، بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 20- 329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020.**

- ✓ ASF؛ شركة استثمارية، تعمل في مجال رأس المال المخاطر وهي على شكل شركة مساهمة (SPA)؛ وبذلك يتيح الصندوق الفرصة لأصحاب المؤسسات المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر"، الحصول على تمويل من خلال الحصول على حصة من رأس مالها، مع ترك أغلبية الحصص للأعضاء المؤسسين ولفترة محدودة تتراوح ما بين 3 إلى 7 سنوات.

  فالهدف الرئيسي؛ هو تمكين حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم المبتكرة على أرض الواقع وتطوير مؤسساتهم الناشئة، من خلال استثمار تثريه شراكة ذات قيمة مضافة عالية.
- ✓ تم إنشاء ASF؛ في **أكتوبر2020**، من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، بالتعاون مع البنوك العمومية الستة الآتية:
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).
  - البنك الوطني الجزائري (BNA).
  - القرض الشعبي الجزائري (CPA).
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك (CNEP).
  - بنك التنمية المحلية (BDL).
  - بنك الجزائر الخارجي (BEA).

  حيث يبلغ رأس ماله **1,2** مليار دينار جزائري.
- ✓ أما قطاعات نشاط المؤسسات الناشئة الشريكة ل ASF، فهي **18** قطاع:
  - التجارة الإلكترونية.
  - الخدمات الإلكترونية.
  - الصحة الإلكترونية.
  - التعليم الإلكتروني.
  - علم الروبوتات.
  - البرمجيات.
  - الصيدلة.
  - شبه الصيدلي.
  - الصناعة.
  - النقل واللوجستيك.
  - الأجهزة الإلكترونية ومكوناتها.
  - التكنولوجيا التربوية.
  - التكنولوجيا المالية.

- التكنولوجيا الخضراء.
- الألعاب الإلكترونية والترفيه.
- البناء والأشغال العمومية.
- الذكاء الاصطناعي.
- الرقمنة.

الإطار رقم (02): نموذج النمو الجديد

تبنت الجزائر منذ عام **2016**، نموذج نمو اقتصادي جديد/ un nouveau modèle de croissance économique، حيث تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ **26** من شهر **جويلية**.

ويتضمن نموذج النمو الجديد من جهة، مخططا للخروج من الأزمة الجبائية (الناجمة عن انهيار أسعار النفط) على المدى القصير (2016 – 2019)؛ ومن جهة أخرى وعلى المدى البعيد، مخططا للخروج من وضع التبعية المطلقة لقطاع المحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي؛ في هذا الشق الأخير تؤكد الدولة طموحها في أن تصبح قوة صاعدة آفاق **2030** إذ تم تحديد **ثلاثة مراحل أساسية هي:**

- ✓ **مرحلة الإقلاع (من 2016 إلى 2019)**: والتي ستتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة باتجاه المستوى المستهدف.
- ✓ **مرحلة الانتقال (من 2020 إلى 2025)**: والتي ستسمح باستدراك القدرات الكامنة للاقتصاد.
- ✓ **ومرحلة الاستقرار(من 2026 إلى 2030)**: والتي في نهايتها يكون الاقتصاد الوطني قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

والأهداف المسطرة:

- ✓ المضي في مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي/ GDP خارج المحروقات في حدود **6,5** % سنويا خلال الفترة **2020- 2030**.
- ✓ رفع محسوس لعائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والذي يجب أن يتضاعف ب **2,3** مرة.
- ✓ **مضاعفة حصة الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة** (من **5,3** % من GDP عام **2015** إلى **10** % من GDP بحلول عام **2030**).

- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي، بهدف تحقيق الأمن الغذائي وكذا تنويع الصادرات.
- ✓ تحقيق انتقال طاقوي، يسمح بتخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من **6** % عام **2015** إلى **3** % بحلول عام **2030**)؛ مع ضمان سعر حقيقي للطاقة (استهلاك أقل وأفضل)، وعدم استخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية.
- ✓ وتنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

وقصد بلوغها؛ تم وضع **ثلاثة مبادئ توجيهية، تتمثل في:**

- ✓ **ضرورة تحلي مختلف القطاعات بالديناميكية:** خارج المحروقات؛ وإن كان هدف الوصول إلى 10 % من القيمة المضافة الكلية عام 2030، بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية يتطلب معدلات مرتفعة من النمو في القيمة المضافة على مستوى تلك الصناعات؛ فإنه بالنسبة لباقي القطاعات:
  - ينبغي كذلك على قطاع الفلاحة، وقطاع الخدمات التجارية أن يشهدا معدلات نمو سنوية تقدر ب **6,5** % و**7,4** % على الترتيب.
  - أما قطاع البناء والأشغال العمومية؛ فمن المتوقع، أن تنخفض حصته من GDP تدريجيا لصالح قطاع خدمات المعرفة والذي سيبلغ نموه **1,7** % في المتوسط خلال الفترة المرجعية.
- ✓ **ضرورة تطور نظام الاستثمار:** لتحقيق التحول الهيكلي، ينتظر ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر وفي هذا الإطار، تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، يمكن معدل الاستثمار العام نفسه، من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

وعلى هذا الأساس؛ لا بد للجهود التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، أن تمس الاستثمار الخاص وأيضا الاستثمار في الإدارات العمومية؛ لذلك فإنه من المزمع برمجة تعزيز ميزانياتي ثان ابتداء من عام **2025**، بغية تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة، شريطة تجسيد نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية، يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص...

- ✓ **الملاءة الخارجية:** فيما يتعلق بقابلية الدفع الخارجية، فإن تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج المحروقات حسب النموذج، يمر ببعدين هما:

- تبني سياسة الفعالية الطاقوية، وتطوير الطاقات المتجددة بما يسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير.
- والتسريع في وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وتصنيع وخدمات).

ومنه ومن أجل النقلة المنتظرة في **2030**، يتعين على الاقتصاد الجزائري مواجهة أربعة عراقيل مرتبطة؛ بحجم التحولات في هيكلته الإنتاجية، وتطور الاستدانة الداخلية، والملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي...

كما تم تجميع **التوصيات في ستة محاور استراتيجية تتمثل في:**

✓ **التحفيز على خلق المؤسسات في الجزائر:** والإصلاحات العميقة:

- مراجعة القانون التأسيسي وتشكيلة لجنة ممارسة أنشطة الأعمال/ Doing Business، لتضم إلى جانب ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص؛ باحثين ومستشارين.
- مواصلة تسهيل وتبسيط الأعباء الإدارية التي تقع على كاهل المؤسسات، وعصرنة التعاملات لتقليص تكلفتها.
- وتطوير **المؤسسات الناشئة**/ Start- Ups، سواء في قطاع الخدمات أو قطاع التصنيع؛ فبلادنا عليها أن تستغل إلى أقصى حد هذا النوع من الموارد غير القابل للفناء وذلك من خلال خلق مشاتل للمؤسسات حسب طبيعة نشاطها، ورفع كافة العقبات التي تواجه أصحابها مع التشجيع على برامج شراكة مع هؤلاء في إطار ما يعرف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

✓ **تمويل الاستثمار:** والإصلاحات ترتكز حول:

- تنصيب نظام وطني حقيقي للاستثمار في التجهيزات العمومية.
- استئناف إصلاح النظام البنكي.
- وتطوير سوق رؤوس الأموال.

✓ **مراجعة السياسة الصناعية والتنويعية.**

✓ **تعزيز التنمية الصناعية، بإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي.**

✓ **ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية.**

✓ **وحوكمة نموذج النمو الجديد.**

III- واقع قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر (حتى 2023)

في مجال المؤسسات الناشئة، كانت الجزائر متأخرة كثيرا عن غيرها من الدول؛ ولكن نجاحها في تطوير النظام البيئي، غير الوضع: إذ كشف وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة"**ياسين المهدي وليد**"، حديثا بتاريخ **2023/01/19** عن تسجيل دائرته الوزارية لأكثر من **5000** مؤسسة ناشئة، حازت أكثر من **1100** منها على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر معتبرا الأرقام التي سجلتها بلادنا لحد الآن في هذا القطاع استثنائية وتبعث على الفخر.

وحسب ما أفاد به بيان للمسرع العمومي ألجيريا فانتور، بتاريخ **2023/10/08**؛ احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا من حيث عدد المؤسسات الناشئة النشطة، وفق أحدث تصنيف لموقع "**ستارتاب رانكينغ**"، المختص في تصنيفات المؤسسات الناشئة ونظمها البيئية في العالم؛ وذلك بعد نيجيريا التي تصدرت التصنيف، بينما احتلت مصر المرتبة الثالثة، تليها جنوب إفريقيا في المركز الرابع.

startup
RANKING
Flag
Country
United States
India
United Kingdom
Canada
Australia
Indonesia
Italy
Switzerland
Nigeria
Algeria